

**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح على النمو الاقتصادي
وتكوين رأس المال في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**

د / عبد الله غازي العازمي
قسم الاقتصاد - كلية الدراسات التجارية

د / خليفة بن الحبيب الفالي
قسم الاقتصاد - كلية العلوم الإدارية
جامعة الكويت

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح على النمو الاقتصادي وتكوين رأس
المال في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

The Impact of Foreign Direct Investment and Openness on Economic Growth and Capital Formation in the MENA Countries

أ. د. خليفة بن الحبيب الغالي¹

قسم الاقتصاد – كلية العلوم الإدارية
جامعة الكويت
ص. ب: 5486
الصفاء 13055
دولة الكويت
E-mail: kghali@cba.edu.kw

د. عبد الله غازي العازمي²

قسم الاقتصاد – كلية الدراسات التجارية
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي و التدريب
ص. ب 23167
الصفاء 13092
دولة الكويت
E-mail: ghazi_1_99@yahoo.com

¹ أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت، كلية العلوم الإدارية – قسم الاقتصاد

² أستاذ مساعد في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي و التدريب – كلية الدراسات التجارية – قسم الاقتصاد

The Impact Of Foreign Direct Investment And Openness On Economic Growth And Capital Formation In The MENA Countries

Abstract

It become for certain that globalization and economy openness are the characteristics of this century, and we can see that through two main dimensions: (1) world free trade in goods and services. (2) free capital mobility between the world countries.

Recent years show quick growth in the trade of goods and services, and capital mobility. Most countries especially, less developed countries, eased their trade policies and allowed for foreign capital inflow, encouraged foreign investors, and eliminated trade barriers on capital.

But the growth of foreign investments and the increasing of trade openness in less developed countries make ground for many arguments around their negative effectiveness. Some of the economic studies indicate that there are many economic benefits, where other studies, says that there are negative effects such as an increase in the size of imports, economic deficit, and deterioration in the balance of payments as a result of transferring the profits outside the country.

Under the existed argument, this study is trying to shed a light on this subject through the analyses of the effectiveness of economic openness and free capital mobility in the Middle East and North Africa (MENA) for the period between 1970 and 2004. This is accomplished through the causality analyses between direct foreign investment and economic openness in one side, and the economic growth and capital formation of the other side. For this purpose, we introduce an advanced cointegration model which is called "Vector Error-Correction". Through this VEC model we analyze the effectiveness of the economic openness and capital inflow on the growth of the domestic economy and the capital formation in the short-run and long-run. The analyses results of this study presents useful suggestions that we hope to help economic policy makers in less developed countries to make their right decisions in regard of economic openness and foreign capital mobility.

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و الانفتاح على النمو الاقتصادي و تكوين رأس المال في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

ملخص البحث

لقد بات من المؤكد أن عصرنا الحالي يتسم بالانفتاح وعولمة الأنشطة الاقتصادية وذلك من خلال بعدين رئيسيين: يتمثل البعد الأول في تحرير تجارة السلع والخدمات، ويرتكز هذا البعد على الانفتاح على التجارة الخارجية من خلال الصادرات والواردات، أما البعد الآخر فهو يتمثل في حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول. ويرتكز هذا البعد بشكل خاص على انتقال رأس المال من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. ولقد شهدت السنوات الماضية نموا سريعا في مجال تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج. وقد سعت العديد من الدول وخاصة النامية منها إلى الانفتاح أكثر على العالم الخارجي وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال إلغاء القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال ومنح العديد من الحوافز للمستثمرين الأجانب.

إلا أن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الانفتاح الاقتصادي وخاصة في الدول النامية قد أنعشا الجدل الدائر حول أثرهما على الدولة المضيفة وحول المستفيد الحقيقي منها. فمن جانب المنافع هناك العديد من الدراسات التي تشير إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال وخلق بيئة اقتصادية مزدهرة. كما تمت الإشارة إلى أن الانفتاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر يساعدا على نشر التكنولوجيا وانتقال الخبرات من الدول المتقدمة. ومن المتوقع كذلك أن يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الإنتاجية وتوظيف الصالة وزيادة التنافسية وتراكم رأس المال. أما على الجانب الآخر فهناك من يشير إلى وجود سلبيات للانفتاح والاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد الدولة المضيفة. وتتمثل هذه السلبيات في زيادة حجم الواردات والعجز التجاري، بالإضافة إلى تدهور ميزان المدفوعات نتيجة لتحويل الأرباح للخارج.

وفي ظل الجدل القائم سعت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على هذا الموضوع من خلال تحليل أثر الانفتاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو وتكوين رأس المال بالنسبة إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وللفترة 1970-2004. وقد تم ذلك من خلال تحليل السببية القلعة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح الاقتصادي من جهة والنمو الاقتصادي وتكوين رأس المال من جهة أخرى. ولتحليل السببية تم تطوير نموذجا للتكامل المشترك يسمى Vector Error-Correction VEC تم من خلاله تحليل أثر الانفتاح والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال وذلك في كل من الأجل القصير والأجل الطويل. وبناء على نتائج هذه التحليل يقدم البحث العديد من المقترحات المفيدة التي من شأنها أن تساعد السياسة الاقتصادية في هذه الدول على الاستفادة من حركة رؤوس الأموال في العالم ومن الانفتاح الاقتصادي.

مختصر البحث

لقد بات من المؤكد أن عصرنا الحالي يتسم بالانفتاح وعولمة الأنشطة الاقتصادية وذلك من خلال بعدين رئيسيين: يتمثل البعد الأول في تحرير تجارة السلع والخدمات، ويرتكز هذا البعد على الانفتاح على التجارة الخارجية من خلال الصادرات والواردات، أما البعد الآخر فهو يتمثل في حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول. ويرتكز هذا البعد بشكل خاص على انتقال رأس المال من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولقد شهدت السنوات الماضية نمواً سريعاً في مجال تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج. وقد سعت العديد من الدول وخاصة النامية منها إلى الانفتاح أكثر على العالم الخارجي وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال إلغاء القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال ومنح العديد من الحوافز للمستثمرين الأجانب.

إلا أن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الانفتاح الاقتصادي وخاصة في الدول النامية قد أنعشا الجدل الدائر حول أثرهما على الدولة المضيفة وحول المستفيد الحقيقي منها. فمن جانب المنافع هناك العديد من الدراسات التي تشير إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال وخلق بيئة اقتصادية مزدهرة. كما تمت الإشارة إلى أن الانفتاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر يساعدان على نشر التكنولوجيا وانتقال الخبرات من الدول المتقدمة. ومن المتوقع كذلك أن يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الإنتاجية وتوظيف العمالة وزيادة التنافسية وتراكم رأس المال. أما على الجانب الآخر فهناك من يشير إلى وجود سلبيات للانفتاح والاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد الدولة المضيفة. وتتمثل هذه السلبيات في زيادة حجم الواردات والعجز التجاري، بالإضافة إلى تدهور ميزان المدفوعات نتيجة لتحويل الأرباح للخارج.

وفي ضل الجدل القائم سعت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على هذا الموضوع من خلال تحليل أثر الانفتاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو وتكوين رأس المال بالنسبة إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وللفترة 1970-2004. وقد تم ذلك من خلال تحليل السببية القائمة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح الاقتصادي من جهة والنمو الاقتصادي وتكوين رأس المال من جهة أخرى. ولتحليل السببية تم تطوير نموذجاً للتكامل المشترك يسمى Vector Error-Correction VEC تم من خلاله تحليل أثر الانفتاح والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال وذلك في كل من الأجل القصير والأجل الطويل. وبناء على نتائج هذه التحاليل يقدم البحث العديد من المقترحات المفيدة التي من شأنها أن تساعد السياسة الاقتصادية في هذه الدول على الاستفادة من حركة رؤوس الأموال في العالم ومن الانفتاح الاقتصادي.

اكتسب النقاش والجدل الدائر حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهميتها للدول النامية أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة مع زيادة الانفتاح الاقتصادي وتزايد الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي والذي من أهم مظاهره الانتقال السريع لرؤوس الأموال والاستثمارات من منطقة إلى أخرى. ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر من أهم مصادر التمويل الخارجي خاصة للدول النامية والتي يعجز فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات عالية للنمو وبالتالي للتنمية الاقتصادية. ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غيره من التدفقات المالية كالتقروض الخارجية أو المساعدات الإنمائية الرسمية بأنه يضمن نقلاً للتكنولوجيا متمثلة في استغلال براءات الاختراع والعلامات التجارية والخبرات الفنية والمهارات والإدارية والتضمنية بالإضافة إلى الإمكانيات التسويقية وبهذا فهو يسهم في تضيق الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والمتقدمة. وتعد أسباب ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها بمجملها تدور حول الاستفادة من مزايا تنافسية في البلد المضيف أو المستقبل للاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الربحية.

ويتم معظم الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات **Transnational Multinational Corporations** أو الشركات عبر الوطنية **Transnational Corporation** كما تسمى من قبل الأمم المتحدة. وهي عبارة عن شركات لها فروع في دول كثيرة وتعمل وفق الإستراتيجية التي تحددها الشركة الأم في بلد الموطن. وتنتشر مشاريع الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء في إطار تنظيمي شبكي محكم بفضل ثورة المعلومات والاتصالات التي حدثت خلال العقد الماضي.

ووفقاً لها حدث تقرير لـ "الأونكتاد" عن الاستثمار العالمي واتجاهاته المختلفة أن هناك 70 ألف شركة متعددة الجنسيات تدير أكثر من تسعة تريليون دولار من استثمارات مباشرة لها حول العالم فيما تزيد قيمة مبيعات الشركات التابعة لها وعندها

690 ألفاً عن 19 تريليون دولار في عام 2004. وتعد دول آسيا أهم مراكز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تليها دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وتتصدر الصين وهونج كونج والبرازيل والمكسيك وسنغافورة قائمة الدول النامية التي تتلقى استثمارات أجنبية حيث بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية في الصين حوالي 61 بليون دولار عام 2004 تليها هونج كونج حيث تدفقت إليها نحو 34 بليون دولار. أما بالنسبة إلى الدول العربية فيشير تقرير "الأونكتاد" إلى تدني نصيب الدول العربية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث لا تزيد حصتها عن 1% من إجمالي الاستثمار الذي اتجه إلى العالم وإلى أقل من 4% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية كمتوسط سنوي خلال العقدين الماضيين. ويعزى انخفاض نصيب الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود قيود تشريعية في كثير من الدول العربية تحول دون امتلاك الأجانب للأصول المحلية إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي السائد في منطقة الشرق الأوسط. وتتركز معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من السعودية ومصر وبأهمية نسبية تتجاوز 50% من إجمالي تدفقات الاستثمارات نحو الدول العربية خلال العقدين الماضيين.

ولقد كانت - وما تزال - مساهمات الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية محل جدل واسع تركز على الآثار الإيجابية والسلبية لهذا الاستثمار على اقتصاد الدولة المضيفة أو المستقبل لهذا الاستثمار. فمن جانب المنافع هناك العديد من الدراسات التي تشير إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال وخلق بيئة اقتصادية مزدهرة. كما تمت الإشارة إلى أن الانفتاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر يساعدان على نشر التكنولوجيا وانتقال الخبرات من الدول المتقدمة. ومن المتوقع كذلك أن يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الإنتاجية وتوظيف العمالة وزيادة التنافسية وتراكم رأس المال أنظر على سبيل المثال لا الحصر {Balasubramanyam et al. (1996), Borensztein et al. (1998) and Olofsdotter (1998)} أما على الجانب الآخر فهناك من يشير إلى وجود سلبيات للانفتاح والاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد الدولة المضيفة. وتتمثل هذه

السلبيات في زيادة حجم الواردات والعجز التجاري، بالإضافة إلى تدهور ميزان المدفوعات نتيجة لتحويل الأرباح للخارج أنظر على سبيل المثال {De Mello (1999), Zhang (2001), and Carkovic and Levine (2002)} .

وفي ضل الجدل القائم تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على هذا الموضوع من خلال تحليل أثر الانفتاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو وتكوين رأس المال بالنسبة إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة 1970 - 2004. وقد تم ذلك من خلال تحليل السببية القائمة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح الاقتصادي من جهة والنمو الاقتصادي وتكوين رأس المال من جهة أخرى وتحليل السببية تم تطوير نموذجاً للتكامل المشترك يسمى (Vector Error-Correction VEC) تم من خلاله تحليل أثر الانفتاح والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال وذلك في كل من الأجل القصير والأجل الطويل. وبناء على نتائج هذه التحاليل يقدم البحث العديد من المقترحات المفيدة التي من شأنها أن تساعد السياسة الاقتصادية في هذه الدول على الاستفادة من حركة رؤوس الأموال في العالم ومن الانفتاح الاقتصادي.

2. التكامل والتكامل المشترك Integration and Cointegration

لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وتكوين رأس المال نقترح الانطلاق من النموذج التالي والمعروف بـ VAR والذي يحتوي على المتغيرات الأربع: RGDP, FDI, FCF, OPEN وهي على التوالي: الناتج المحلي الحقيقي، الاستثمار الأجنبي المباشر كجزء من الناتج المحلي، تكوين رأس المال الثابت كجزء من الناتج المحلي، والانفتاح الاقتصادي مقاس بإجمالي الصادرات والواردات كجزء من الناتج المحلي. كما يمثل المتغير D_t متغير من النوع Dummy وذلك للأخذ بعين الاعتبار أي تقلبات هيكلية قد تكون حصلت في الدول قيد الدراسة.

$$X_t = \Phi_1 X_{t-1} + \Phi_2 X_{t-2} + \dots + \Phi_k X_{t-k} + \mu + \delta D_t + \eta_t \quad t=1, \dots, T, \quad (1)$$

وبعد اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات الأربع وإدخال علاقات التكامل المشترك نحصل على نموذج (Vector Error-Correction Model (VECM).

$$\Delta X_t = \Gamma_1 \Delta X_{t-1} + \Gamma_2 \Delta X_{t-2} + \dots + \Gamma_{k-1} \Delta X_{t-k+1} + \Pi X_{t-1} + \mu + \delta D_t + \eta_t, \\ t = 1, \dots, T \quad (2)$$

بما أن النموذج المستخدم في هذه الدراسة وفقا للمعادلة رقم (2) يتطلب أن يكون كل أو بعض المتغيرات الاقتصادية غير ساكنة (Non-Stationary) وهو الاصطلاح الذي يطلق على المتغيرات التي لا تتمتع بوسط وتباين خطأ (Error Variance) ثابت مع مرور الزمن، وتسمى هذه بمتغيرات أحادية الجذر (Unit Root) أو متكاملة من الرتبة واحد (Integrated of Order one) في حين نجد أن فوارقها الأولى (First - Differences) ساكنة (Stationary) أي صفرية الجذر أو متكاملة من الرتبة صفر (انظر على سبيل المثال Nelson and Plosser, 1982).

ولاختبار مدى سكون المتغيرات التي يتضمنها النموذج، يتطلب الأمر تطبيق بعض الاختبارات الشائعة في هذا المجال. ومن أشهر الاختبارات في هذا المجال اختبار ديكي وفولر (Dickey-Fuller Test) ولكنه تعرض لكثير من الانتقادات لكونه يفترض أن الخطأ العشوائي له صفة التوزيع الطبيعي في حين هناك الكثير من الأبحاث التي تؤيد عدم ثبات تباين الخطأ (Heteroscedasticity)، وقد كان ذلك دافعا لاستخدام صيغته الموسعة (Augmented Dickey - Fuller Test) من خلال إضافة مزيد من الفروق الى معادلة الاختبار لضمان أن الخطأ العشوائي يتمتع بصفة التوزيع الطبيعي⁽¹⁾، كذلك لجأ الاقتصاديون الى استخدام بعض الاختبارات الأخرى

⁽¹⁾ يُحدد اختبار ديكي وفولر الصيغة التالية:

$$\Delta X = b_0 + b_1 X_{t-1} + \sum_{i=1}^n b_i \Delta X_{t-i} + e_t$$

حيث X عبارة عن المتغير المرغوب باختبار درجة سكونه و e_t عبارة عن خطأ عشوائي له صفة التوزيع الطبيعية وفي حالة حذف الجزء الذي يشتمل على الفروق في الجانب الأيمن من المعادلة نحصل على الصيغة الأصلية غير الموسعة لاختبار

التي تتصف بخلوها من مشاكل الترابط الذاتي (Serial Correlation) وعدم ثبات تباين الخطأ (Heteroscedasticity) ومن أشهر هذه الاختبارات اختبار فيليبس وبيرون (Phillips and Perron, 1988) الذي يأخذ الصيغة التالية:

$$X_t = \hat{\mu} + B\left(t - \frac{T}{2}\right) + \hat{a} X_{t-1} + \hat{u}_t$$

حيث X_t عبارة عن المتغير المرغوب لاختباره مثل T عبارة عن حجم العينة المستخدمة بالدراسة، ويتم اختبار فرضية العدم التي تفترض وحدة الجذر في مستوى المتغير X_t (أي أن المتغير غير ساكن) وترفض هذه الفرضية إذا ما وصلت a (معلمة X_{t-1}) إلى قيمة معنوية، أما إذا قبلت فرضية العدم فإن المتغير يكون غير ساكن في مستواه، وقد جرى تطبيق هذا الاختبار إضافة إلى اختبار ديكي وفولر بصيغته الموسعة على المتغيرات الداخلة في الدراسة وهي RGDP, FDI, FCF, OPEN وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول (1) لتؤكد عدم سكونها حيث وجد أن قيمة t لمعلمة المتغير X_{t-1} في قيمتها المطلقة أقل من القيم المعنوية الحرجة Critical Values عند مستويات 5 في المائة (-2.968) لاختبار ADF و (-2.951) لاختبار PP .

وبعد التحقق من عدم سكون المتغيرات في مستوياتها، أعيد تطبيق اختبارات PP, ADF على فوارق المتغيرات، وتوضح النتائج المدونة أيضا في الجدول (1) أن جميع المتغيرات ساكنة في فوارقها الأولى، مما يؤكد أن جميع المتغيرات المستخدمة أحادية الجذور ومتكاملة من الدرجة الأولى Integrated of order one وذلك على اعتبار أنها غير ساكنة في مستوياتها، لكنها وجدت ساكنة في فروقها الأولى .

ديكي وفولر، وترفض فرضية الجذر التي تفترض وحدة الجذر في مستوى المتغير X_t (أي أن المتغير غير ساكن) إذا ما وصلت a إلى قيمة معنوية

جدول (1): اختبار جذر الوحدة

PP		ADF		الدولة / المتغير
المستوى	الفروق الأولى	المستوى	الفروق الأولى	
المغرب				
-10.169	-1.701	-5.335	-1.652	RGDP
-10.785	-1.751	-8.514	-1.154	FDI
-3.435	-2.412	-3.595	-2.123	FCF
-5.922	-2.128	-4.123	-2.606	OPEN
تونس				
-5.996	-2.189	-6.177	-1.718	RGDP
-6.709	-2.012	-4.095	-1.860	FDI
-3.133	-2.810	-3.069	-2.565	FCF
-4.562	-2.577	-4.156	-2.698	OPEN
مصر				
-4.688	-1.348	-4.554	-1.427	RGDP
-7.847	-2.060	-3.820	-1.771	FDI
-4.151	-2.685	-4.186	-1.253	FCF
-4.194	-2.390	-4.264	-1.345	OPEN
الأردن				
-3.904	-1.259	-3.565	-1.416	RGDP
-8.097	-2.670	-5.637	-1.799	FDI
-3.380	-2.295	-3.381	-2.670	FCF
-3.740	-2.653	-3.760	-2.115	OPEN
عمان				
-3.542	-2.273	-3.015	-2.486	RGDP
-4.892	-2.571	-4.292	-2.524	FDI
-4.099	-1.239	-3.693	-0.992	FCF
-4.664	-2.612	-3.519	-1.503	OPEN

The 5% critical values are: -2.968 for ADF and -2.951 for PP

بناء على نتائج اختبارات أحادية الجذر السابقة، نقوم الآن بالتحقق من وجود تكامل مشترك (Cointegration) بين المتغيرات المستخدمة في المعادلات التي يتضمنها النموذج (VEC). ويقصد بالتكامل المشترك بين المتغيرات بأنها لا تبتعد عن بعضها البعض أي يوجد بينها علاقة توازنية على المدى الطويل. ولاختبار ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات التي يتضمنها النموذج، تستخدم الدراسة طريقة Johansen and Juselius (1990), Johansen (1988, 1990, 1992). وبما أن النتائج للمتوقعة من هذه الطريقة تعتمد أساساً على مدى طول فترة الإبطاء المستخدمة، فقد تم توظيف أسلوب Akaike Information Criterion (AIC) لاختيار المدى الأمثل لطول فترة الإبطاء.

وتؤكد النتائج التي تم التوصل إليها إلى وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات الداخلة في نطاق الدراسة حيث تشير قيم اختباري كل من Maximum eigenvalue و trace إلى وجود علاقتي تكامل مشترك بين المتغيرات (two cointegrating vectors) بالنسبة لكل من المغرب ومصر والأردن وعمان والتي وجود ثلاث علاقات تكامل مشترك في حالة تونس. ويتضمن الجدول (2) معادلات انحدار التكامل المشترك حيث تمثل كل منها علاقة توازنية بين المتغيرات على المدى الطويل Long-run relationships. ويتضح من الجدول أن معلمات المتغيرات في معظمها معنوية عند مستوى لا يقل عن 5 في المائة .

فبالنسبة للمغرب تشير نتائج التكامل المشترك إلى وجود علاقتين طويلة الأمد بين المتغيرات حيث تبين وجود علاقة طويلة الأمد بين الناتج المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية وتكوين رأس المال الثابت والاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية ثانية. وتشير النتائج إلى أن هذه العلاقات ذات معنوية إحصائية. ويستدل من هذه النتائج أنه على الأمد البعيد هناك تأثير ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على كل من الناتج الحقيقي وتكوين رأس المال الثابت في المغرب .

وبالنسبة لتونس تشير نتائج التكامل المشترك إلى وجود ثلاث علاقات طويلة الأمد (Long-run relationships) بين المتغيرات. تشير العلاقة الأولى إلى تكامل مشترك بين الناتج الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر حيث يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر ايجابا على الناتج الحقيقي على الأمد الطويل. أما العلاقة الثانية فهي تشير إلى وجود تكامل مشترك بين كل من تكوين رأس المال الثابت والاستثمار الأجنبي المباشر. وتدل هذه العلاقة على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر ايجابا على تكوين رأس المال الثابت في الأمد الطويل. وتشير العلاقة الثالثة إلى وجود تكامل مشترك بين كل من الانفتاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر. ويستدل من هذه العلاقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر ايجابا على الانفتاح الاقتصادي.

جدول (2): العلاقات طويلة المدى بين المتغيرات (Cointegration Equations)

Morocco: 1974-2004 (2 cointegrating equations)

$$\text{LNRGDP}_t = 0.571 + 0.236 (\text{LNOPEN})_t + 0.111 (\text{LNFDI})_t$$

(1.692) (0.856) (5.808)

$$\text{LNFCF}_t = 2.305 - 0.103 (\text{LNOPEN})_t + 0.248 (\text{LNFDI})_t$$

(2.810) (-0.125) (4.319)

Tunisia: 1975-2004 (3 cointegrating equations)

$$\text{LNRGDP}_t = 3.291 + 0.213 (\text{LNFDI})_t$$

(2.177) (6.059)

$$\text{LNFCF}_t = 4.402 + 0.395 (\text{LNFDI})_t$$

(3.016) (3.676)

$$\text{LNOPEN}_t = 1.160 + 0.196 (\text{LNFDI})_t$$

(2.915) (4.536)

Egypt: 1974-2004 (2 cointegrating equations)

$$\text{LNRGDP}_t = 5.315 + 0.193 (\text{LNFDI})_t + 1.591 (\text{LNOPEN})_t$$

(3.468) (7.627) (6.577)

$$\text{LNFCF}_t = 8.029 - 0.00783 (\text{LNFDI})_t + 1.804 (\text{LNOPEN})_t$$

(5.162) (-0.202) (4.875)

Jordan: 1973-2002 (2 cointegrating equations)

$$\text{LNRGDP}_t = 2.860 + 0.345 (\text{LNFDI})_t - 1.900 (\text{LNOPEN})_t$$

(2.901) (3.956) (-0.022)

$$\text{LNFCF}_t = 3.756 + 1.032 (\text{LNFDI})_t - 5.246 (\text{LNOPEN})_t$$

(2.651) (3.826) (-1.031)

Oman: 1979-2004 (2 cointegrating equations)

$$\text{LNRGDP}_t = 1.432 (\text{LNFDI})_t - 1.504 (\text{LNOPEN})_t$$

(11.966) (-0.104)

$$\text{LNFCF}_t = 2.156 (\text{LNFDI})_t + 0.943 (\text{LNOPEN})_t$$

(15.425) (0.563)

t-ratios are in parentheses

وبالنسبة لمصر تشير النتائج إلى وجود علاقتين للتكامل المشترك بين المتغيرات. تشير العلاقة الأولى إلى وجود تكامل مشترك بين كل من الناتج الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح الاقتصادي. وتبين هذه العلاقة أنه على المدى

البعيد هناك تأثير موجب لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح الاقتصادي على الناتج الحقيقي في مصر. أما العلاقة الثانية فهي تشير إلى وجود تكامل مشترك بين كل من تكوين رأس المال الثابت والانفتاح الاقتصادي. وتدل هذه العلاقة على تأثير الانفتاح الاقتصادي إيجابا على تكوين رأس المال الثابت .

وبالنسبة للأردن تشير النتائج إلى وجود علاقتين للتكامل المشترك بين المتغيرات. تشير العلاقة الأولى إلى وجود تكامل مشترك بين كل من الناتج الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر. وتبين هذه العلاقة أنه على المدى البعيد هناك تأثير موجب للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج الحقيقي في الأردن. أما العلاقة الثانية فهي تشير إلى وجود تكامل مشترك بين كل من تكوين رأس المال الثابت والاستثمار الأجنبي المباشر. وتدل هذه العلاقة على تأثير الانفتاح الاقتصادي إيجابا على تكوين رأس المال الثابت .

وأخيرا بالنسبة لسلطنة عمان تشير النتائج إلى وجود علاقتين للتكامل المشترك بين المتغيرات. تشير العلاقة الأولى إلى وجود تكامل مشترك بين كل من الناتج الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر. وتبين هذه العلاقة أنه على المدى البعيد هناك تأثير موجب للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج الحقيقي في سلطنة عمان. أما العلاقة الثانية فهي تشير إلى وجود تكامل مشترك بين كل من تكوين رأس المال الثابت والاستثمار الأجنبي المباشر. وتدل هذه العلاقة على تأثير الانفتاح الاقتصادي إيجابا على تكوين رأس المال الثابت .

3. نتائج اختبار السببية

بناء على نتائج التكامل المشترك تم اختبار السببية بين المتغيرات مع التركيز على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح على النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال الثابت.

ويجب الإشارة هنا إلى أن اختبار السببية هو اختبار لوجود علاقة بين المتغيرات في المدى القصير .

يبين الجدول رقم (3) نتائج هذا الاختبار . فبالنسبة للعلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و نمو الناتج الحقيقي، تشير نتائج الاختبار إلى أن هذا التأثير له وجود فقط في حالة تونس ومصر . أما بالنسبة لبقية الدول فلا توجد هناك سببية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي. وبالتالي فإن هذه النتيجة تدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في زيادة النمو الاقتصادي بالنسبة لتونس ومصر فقط .

أما بالنسبة إلى الاتجاه الآخر، فتشير النتائج إلى أن زيادة النمو في سلطنة عمان وتونس تؤدي إلى زيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر . أما بالنسبة إلى بقية الدول فإن زيادة النشاط الاقتصادي لا يؤدي حتما إلى جلب الاستثمار المباشر .

أما بالنسبة إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تكوين رأس المال الثابت، تشير النتائج إلى أنه هناك حالة واحدة وهي المغرب أين تؤدي زيادة الاستثمار المباشر إلى زيادة تكوين رأس المال الثابت. وبالنسبة لبقية الدول فإن العكس صحيح، أي أن الزيادة في تكوين رأس المال الثابت يؤدي إلى الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك في كل من تونس، مصر وسلطنة عمان .

وبالنسبة للعلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي، تشير النتائج إلى أنه هناك دولة واحدة يؤدي فيها الانفتاح الاقتصادي إلى زيادة النمو الاقتصادي. كما أنه هناك دولة واحدة يؤدي فيها زيادة النمو الاقتصادي إلى الانفتاح وهي سلطنة عمان .

وبالنسبة للعلاقة السببية بين الانفتاح وتكوين رأس المال الثابت، تشير النتائج إلى أن الانفتاح الاقتصادي يؤدي إلى زيادة تكوين رأس المال الثابت بالنسبة إلى ثلاث

دول هي المغرب وتونس ومصر. أما بالنسبة لبقية الدول الأردن وسلطنة عمان فإن العلاقة تتجه من تكوين رأس المال الثابت إلى الانفتاح الاقتصادي .

وبالنسبة للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح الاقتصادي، تشير النتائج إلى أنه هناك دولة واحدة هي المغرب أين يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلى الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر. أما بالنسبة لبقية الدول فإن الانفتاح الاقتصادي لا يؤدي حتماً إلى زيادة الاستثمار المباشر كما أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤدي حتماً إلى زيادة الانفتاح الاقتصادي .

وختاماً بالنسبة للعلاقة السببية بين تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي، تشير النتائج إلى أن تكوين رأس المال الثابت في مصر والأردن يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. أما بالنسبة لبقية الدول فليست هناك أي إشارة إلى أن زيادة تكوين رأس المال الثابت سوف يؤدي إلى زيادة النمو أو العكس .

ويستشف من هذه النتائج بالنسبة إلى المغرب أن زيادة الانفتاح الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يؤدي بدوره إلى الزيادة في تكوين رأس المال الثابت. أما بالنسبة إلى تونس فإن نتائج هذا التحليل تشير إلى وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي حيث أن زيادة النشاط الاقتصادي في تونس يؤدي إلى جلب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يساهم بدوره في زيادة النمو الاقتصادي. كما تشير النتائج إلى أن تكوين رأس المال الثابت يساعد في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وأن الانفتاح الاقتصادي في تونس يؤدي إلى زيادة تكوين رأس المال الثابت .

أما بالنسبة لمصر تشير النتائج إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تساعد في زيادة النمو الاقتصادي. كما تشير النتائج إلى أن تكوين رأس المال الثابت

يساعد في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وأن الانفتاح الاقتصادي في مصر يؤدي زيادة تكوين رأس المال الثابت .

وبالنسبة إلى الأردن فإن النتائج تشير إلى أن الانفتاح الاقتصادي هو الذي يساعد في زيادة النمو الاقتصادي. كما أن زيادة تكوين رأس المال الثابت تؤدي إلى زيادة الانفتاح .

أما بالنسبة إلى سلطنة عمان وهي الدولة النفطية الوحيدة في المجموعة والتي يعتمد نموها بشكل أساسي على عائدات النفط، فإن النتائج لا تشير إلى تأثير نموها الاقتصادي لا بالاستثمار الأجنبي المباشر ولا بالانفتاح الاقتصادي. وإنما تشير النتائج إلى أن زيادة تكوين رأس المال الثابت وزيادة النشاط الاقتصادي يستقطب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر .

إجمالاً، وبعد مقارنة نتائج المدى القصير بنتائج المدى البعيد، يمكن القول أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح على النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال الثابت يتضح أكثر في المدى البعيد منه في المدى القصير وذلك بالنسبة لكل الدول التي شملتها الدراسة. وتبدو هذه النتيجة منطقية ذلك لأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح على النمو الاقتصادي يتطلب فترة من الزمن حتى يتضح جلياً ويصبح ذات معنوية .

جدول (3): اختبار السببية

Null Hypothesis	F-Statistic				
	Morocco	Tunisia	Egypt	Jordan	Oman
D(LNFDI) does not Granger Cause D(LNRGDP)	1.478	3.240*	2.566*	0.078	0.134
D(LNRGDP) does not Granger Cause D(LNFDI)	0.740	3.394*	0.042	0.424	2.792*
D(LNFDI) does not Granger Cause D(LNFCE)	5.196*	0.4.3	1.825	1.501	0.295
D(LNFCE) does not Granger Cause D(LNFDI)	2.141	3.556*	5.550*	0.839	3.680*
D(LNOPEN) does not Granger Cause D(LNRGDP)	1.020	0.948	1.690	2.531*	2.161
D(LNRGDP) does not Granger Cause D(LNOPEN)	0.693	0.956	0.061	0.246	4.020*
D(LNOPEN) does not Granger Cause D(LNFCE)	3.621*	3.259*	3.205*	0.704	0.443
D(LNFCE) does not Granger Cause D(LNOPEN)	1.051	0.534	0.904	2.446*	4.096*
D(LNFDI) does not Granger Cause D(LNOPEN)	0.708	1.262	0.475	0.205	0.328
D(LNOPEN) does not Granger Cause D(LNFDI)	3.119*	1.683	2.242	0.528	2.069
D(LNFCE) does not Granger Cause D(LNRGDP)	1.054	0.477	4.523*	4.371*	0.387
D(LNRGDP) does not Granger Cause D(LNFCE)	0.853	1.342	0.106	0.624	0.231

*significant at the 5% level

4. الخلاصة

ان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح على النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال الثابت في بعض من دول الشرق

الأوسط وشمال إفريقيا. ولهذا الغرض تم استخدام سلاسل زمنية تمتد من 1970 إلى 2004 لكل من المغرب، تونس، مصر، الأردن، وسلطنة عمان. كما استخدم البحث نموذج ((Vector Error-Correction (VEC) وذلك بالاعتماد على التكامل المشترك واختبار السببية .

ويستدل من نتائج البحث أنه، على الأمد البعيد، هناك تأثير ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على كل من الناتج الحقيقي وتكوين رأس المال الثابت. وبالتالي فإنه من المهم أن تسعى هذه الدول إلى جلب الاستثمار الأجنبي لكي تمكن اقتصادياتها من الانفتاح أكثر فأكثر على الاقتصاد العالمي وبالتالي تتمكن من تحسين قدراتها التنافسية . كما أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تأتي من سماحه بنقل التكنولوجيا الحديثة والتنظيم والإدارة المتطورة من جانب أكثر تقدما إلى الجانب المتلقي مما تنتج عنه آثار انتشار في الاقتصاد المحلي من خلال التشابك مع الموارد المحلية والمنافسة والتقليد والتدريب. وكما أجمعت العديد من الدراسات السابقة فإن للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا عديدة منها :

1. أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشكل عبئا على الاقتصاد المحلي مثل الفوائد التي تدفعها الدولة على القروض الخارجية، وبالتالي فإنها تعتبر بديلا للقروض الخارجية،
2. تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد أربع فجوات رئيسة في اقتصاد الدول المستقبلية وهي:

- فجوة المدخرات المحلية الضرورية لتمويل البرامج الاستثمارية اللازمة .
- فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية .

- الفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدول النامية من الآلات، والمعدات، والخبرات والمعارف الفنية، والتنظيمية، والتسويقية، الأمر الذي يساعد في تحول الاقتصاد النامي إلى الإنتاج الصناعي، فضلا عن استفادة العديد من هذه الدول من الاستثمار الأجنبي في تطوير البنية الأساسية، كالطرق، ومحطات توليد الكهرباء، ومشاريع الري والمياه، والموانئ، والمطارات، وغيرها من المنافع، التي ما كان لها أن تتحقق في غياب الاستثمار الأجنبي المباشر .

3. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات، عن طريق توفير رؤوس الأموال، والتكنولوجيا، إلى البلد المضيف، وهما العنصران الضروريان للتنمية الاقتصادية في الدول النامية .

و من هذا المنطلق يجب على هذه الدول أن تضع إستراتيجية لجذب الاستثمار الأجنبي تكون مبنية على الحوافز الضريبية وتنظيم وتسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية . كما يجب على هذه الإستراتيجية أن تأخذ بعين الاعتبار رفع معدلات الادخار المحلي وتحقيق الاستقرار النقدي والتوازن المالي الداخلي والخارجي إضافة إلى تطوير نظام التعليم والتوسع في توفير وصيانة الشبكات المختلفة للبنية الأساسية . وكذلك دعم استقرار البيئة السياسية والتشريعية. من جانب آخر يجب على هذه الدول أن توظف زيادة الاستثمار في رفع معدلات التراكم الرأسمالي و زيادة معدلات النمو والتشغيل والتصدير .

- Adelman, I. and Chenery, H. (1996), Foreign Aid and Economic Development: the Case of Greece, *The Review of Economics and Statistics*, Vol. XLV111, No. 1.
- Agosin, M.R., Mayer, R., 2000. Foreign direct investment in developing countries. Unctad Discussion Paper No. 146.
- Aiguacil, M. and Orts, V. (2003), Inward Foreign Direct Investment and Imports in Spain, *International Economic Journal*, Vol. 17, No. 3, pp. 19-38.
- Aitken, B.J., Harrison, A.E., (1999). Do domestic firms benefit from direct foreign investment? Evidence from Venezuela. *American Economic Review*, 89 (?), 605-618.
- Alfaro, L., Chanda, A., Kalmli-Ozcan, S., Sayek, S., (2004). FDI and economic growth: the role of local financial markets. *Journal of International Economics* 64 (1), 89-112.
- Alsan, M. , Bloom, D. and Canning, D. (2004), the Effect of Population Health on Foreign Direct Investment, **NBER Working Paper**, No.10596.
- Basu, P., Chakraborty, C., Reagle, D., (2003). Liberalisation, FDI, and growth in developing countries: A panel cointegration approach. *Economic Inquiry* 51 (3), 510-516.
- Borensztein, E., De Gregorio, J., Lee, J.-W., (1998). How does foreign direct investment affect growth? *Journal of International Economics* 45 (1), 115-35.
- Campos, N.F., Kinoshita, Y., (2002). Foreign direct investment as technology transferred: Some panel evidence from the transition economies. *The Manchester School* 70 (3), 398-419.
- Chakraborty, C. and Basu, P., (2002), Foreign Direct Investment and Growth in India, *Applied Economics*, Vol. 34, page 1061-1073.

- Chowdhury, A. and Mavrotas, G. (2003), FDI and Economic Growth: What Causes What? Papers presented at the UNU/WIDER conference of Sharing Global Prosperity, Helsinki, Finland.
- Cuadros, A., Orts, V., Alguacil, M., 2004. Openness and Growth: Re-examining foreign direct investment, trade and output linkages in Latin America. *The Journal of Development Studies* 40 (4), 167-192.
- Dritsaki, M., Dritsaki, C. and Adamopoulos, (2004), A Causal Relationship between Trade, Foreign Direct Investment and Economic Growth for Greece, *American Journal of Applied Sciences* 1(3), pp. 230-235.
- Ericsson, J. and Irandoust, M. (2001), On the Causality between Foreign Direct Investment and Output: A comparative Study, *the International Trade Journal*, Vol. XV, No. 1, pp. 1-26.
- Feridun, M. (2004), Foreign Direct Investment and Economic Growth, *Journal of Applied Sciences*, 4, pp. 654-657.
- Görg, H., Greenaway, D., 2004, Much ado about nothing? Do domestic firms really benefit from foreign direct investment? *World Bank Research Observer*, 19 (2), 171-197.
- Hansen, H., Rand, J. 2006. On the causal links between FDI and growth in developing countries. *The World Economy* 29 (1), 21-41.
- Jaumatte, Florence, (2004), Foreign Direct Investment and Regional Trade Agreement: the Market Size effect Revisited, International Monetary Fund, IMF WP/04/206.
- Liu, Xiaohui, Burrige, P. and Sinclair, P. J. (2002), Relationships between Economic Growth, Foreign Direct Investment and Trade: Evidence from China, *Applied Economics*, 34, pp. 1433-1440.

Nair-Reichert, U. and Weinhold, D. (2001), Causality tests for Cross-Country Panels: a new look at FDI and Economic Growth in Developing Countries, *Oxford Bulletin of Economic and Statistics*, 63, 2, 0305-9049, pp. 153-171.

Thanavelu, S. and Rajaguru, G. (2004), Is there an Export or Import-Led Productivity Growth in Rapidly Developing Asian Countries? A multivariate VAR analysis, *Applied Economics*, 36, pp. 1083-1093.

World Bank. 2006. Global Development Finance. Washington DC: The World Bank.